

Distr.
LIMITED

E/AC.51/1998/L.7/Add.8
23 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الثامنة والثلاثون
٢٦-١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (الجزء الأول)

مشروع تقرير

المقرر: السيد توماس شلزنغر (النمسا)

إضافة

المسائل البرنامجية

التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

البرنامج ١٥ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

١ - نظرت اللجنة في جلستيها ١٦ و ١٧ المعقودتين في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ في التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وكان معروضا عليها الاقتراح المتعلق بالبرنامج ١٥ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٢ - وعرض ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ البرنامج ١٥ ورد على الاستفسارات التي أثيرت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣ - أعرب عن التأييد للتنقيحات المقترحة. ورئي أن التنقيحات المقترحة قد صيغت وفقا لهيكل المؤتمر الذي أذن به قرار اللجنة ١/٥٣ المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ وراعت التطورات العالمية والإقليمية ومنها على سبيل المثال الأمانة المالية الراهنة. وقوبل بالترحيب القرار المتعلق بتنقيح الهيكل البرنامجي عن طريق تخفيض عدد البرامج الفرعية الحالية من ١٠ برامج إلى ٧ من أجل زيادة الفعالية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد والعمل في الوقت ذاته على أن تنعكس الأنشطة الرامية إلى مساعدة أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في جميع البرامج الفرعية. وتم تأييد المبادئ العامة التي يقوم عليها التعاون الإقليمي كإضافة إلى المواضيع الثلاثة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر.



٤ - وأعرب عن رأي مفاده أن التنقيحات المقترحة قد وسعت من أهداف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وأنها لا تعكس الولاية الحديثة العهد للجنة والمتمثلة في تحديد الأولويات. ورثي أنه كان ينبغي لسرد الفقرتين ٥-١٥ و ٦-١٥ أن يشير بوضوح إلى العلاقة بين اللجان والبرامج الفرعية.

٥ - وأعرب عن رأي يقضي بضرورة أن تراعي أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في البلدان غير الساحلية المشاكل والاحتياجات الخاصة ببلدان المرور العابر. ولذلك قيل إنه ينبغي تقديم المساعدة المالية والتقنية لها من أجل تحسين هياكلها الأساسية المستخدمة في المرور العابر على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والأقليمي، وتم الإعراب عن رأي آخر وتم توجيه النظر إلى الولايات الواردة في قرار الجمعية العامة ١٩/٥٢ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ والمعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي".

٦ - وتم الترحيب بإدماج البعد النسائي في جميع مجالات العمل أمثالا لتوجيهات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. بيد أنه أعرب عن رأي مفاده أنه كان ينبغي إدراج هدف محدد يتعلق بتعميم الاهتمام بقضايا المرأة في البرنامج الفرعي ٢-١٥، التنمية الاجتماعية.

٧ - وأعرب عن رأي مفاده أنه كان ينبغي الإشارة بصراحة في الفقرة ٤-١٥ إلى التنسيق مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة ومع مؤسسات بریتون وودز.

٨ - وأثير تساؤل عن الولاية الممنوحة بشأن الفقرة ٩-١٥ (واو). وتم إبلاغ اللجنة أن هذه الفقرة تعكس خلاصة الأهداف الواردة في الفقرتين ١٤-١٥ (ج) و (د) من التنقيحات المقترحة.

٩ - وأعرب عن القلق من أن يؤدي إدماج البرنامجين الفرعيين "التعاون الاقتصادي الإقليمي: التجارة والاستثمار" و "التعاون الاقتصادي الإقليمي: الصناعة والتكنولوجيا" في برنامج واحد إلى التقليل من أهمية نقل التكنولوجيا للبلدان النامية.

١٠ - ولوحظ أن عبارة "النمو الديناميكي للمنطقة" الواردة في الجملة الأخيرة من الفقرة ١٠-١٥ أصبحت تنقصها الدقة في ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة في المنطقة. وتم التأكيد أيضا على ضرورة منح الاهتمام بالأزمة المالية الأخيرة الأولية في البرنامج الفرعي ٢-١٥، البحوث الإنمائية وتحليل السياسات.

١١ - وتم الترحيب بالفقرة ١٢-١٥ خاصة فيما يتعلق بتقاسم الخبرات بين البلدان في المنطقة.

١٢ - وأعرب عن رأي يقضي بضرورة تعديل النص في الفقرات ٨-١٥ و ١٢-١٥ إلى ١٥-١٥ ليعكس بشكل أدق الولايات الأخيرة التي اعتمدتها اللجنة.

الاستنتاجات والتوصيات

١٣ - أوصت اللجنة بالموافقة على تنقيحات البرنامج ١٥ من الخطة المتوسطة الأجل رهنا بإجراء التعديل التالي:

في الفقرة ١٥-١٥ (د) تضاف كلمة "والتعاون" بعد كلمة "الشراكة".

— — — — —